



العقد الاجتماعي لدى الإدارة الذاتية في سورية آلية الصياغة وفرص التطبيق

إعداد: أنس شواخ
باحث مساعد في مركز جسور للدراسات

تقرير تحليلي

نيسان / أبريل 2022

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES





مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوي المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

المحتويات

4	تمهيد:
4	أولاً: آلية إعادة صياغة العقد الاجتماعي:
4	1. قرار إعادة الصياغة:
5	2. هيكلية لجنة إعادة الصياغة:
6	3. تركيبة وآلية تعيين الأعضاء:
9	4. مراحل وآلية عمل اللجنة المصغرة لإعادة الصياغة:
11	ثانياً: أهداف صياغة العقد الاجتماعي:
11	ثالثاً: فرص وتحديات صياغة واعتماد العقد الاجتماعي:
11	1. الفرص:
12	2. التحديات:
14	رابعاً: الآثار المتوقعة لتطبيق العقد الاجتماعي:
15	الخلاصة:

تمهيد:

منذ الأسبوع الأول من شهر حزيران/ يونيو 2021 أعلنت الإدارة الذاتية عن مباشرة العمل على إعادة صياغة العقد الاجتماعي الذي تعتمده في مناطق سيطرتها كخطوة تحضيرية لانتخابات شاملة ستقوم بها لاحقاً، ليكون بديلاً عن الموثيق الأساسي التي كانت تعتمدها في إدارة المناطق وتنظيم العلاقات مع المجتمع المحلي.

ويُقصد بتلك الموثيق "العقد الاجتماعي لمقاطعة الجزيرة" الذي تم إقراره من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي PYD في كانون الثاني/ يناير 2014⁽¹⁾، حين كانت مناطق سيطرة الإدارة الذاتية تقتصر على محافظة الحسكة وعين العرب/ كوباني وعفرين في محافظة حلب. وقد تمّ التعديل على هذا العقد لاحقاً عند الإعلان الرسمي عن تأسيس الإدارة الذاتية في عام 2018 ليصبح "ميثاق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية" بعد التوسّع في جوانب تنظيم البنية الداخلية للإدارة الذاتية وتحديد مسؤوليات ومهامّ الهيئات والمؤسسات وتنظيم العلاقة بينها.

يُركّز هذا التقرير على استعراض آلية صياغة العقد الاجتماعي الجديد، وتركيبه للجنة القائمة على ذلك، وفرص الإدارة الذاتية لإتمام هذه الخطوات، والتحديات التي تواجهها، إضافةً إلى الآثار المتوقعة للمصادقة على العقد واعتماده من قبل الإدارة الذاتية.

أولاً: آلية إعادة صياغة العقد الاجتماعي:**1. قرار إعادة الصياغة:**

عمدت الإدارة الذاتية ومجلس سورية الديمقراطية لإضفاء الشرعية على عملية صياغة العقد الاجتماعي الجديد إلى إظهارها كمطلب شعبي من المجتمع المحلي؛ من خلال تمريره كأحد مخرجات "المؤتمر الوطني لأبناء الجزيرة والفرات"⁽²⁾، الذي نظّمه (مسد) في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 وأشركت فيه حينها ممثلين عنها وعن "قسد" وعدداً من الشخصيات والوجهاء المحليين وشيوخ العشائر وعدداً من شخصيات معارضة تابعة لمنصّتي القاهرة وموسكو.

(1) "ميثاق العقد الاجتماعي". الموقع الرسمي لحزب الاتحاد الديمقراطي، 2014/01/06، [الرابط](#)

(2) "ما العقد الاجتماعي الذي يُعدّ في شمال وشرق سورية". وكالة أنباء هاوار، 2022/02/16، [الرابط](#)

علماء، أنّ مخرجات المؤتمر المعلنة في البيان الختامي لم يكن من بينها المطالبة بصياغة أو إعادة صياغة العقد الاجتماعي⁽³⁾.

وبعد أقلّ من شهر من انعقاد المؤتمر، بتاريخ 13 كانون الأول/ ديسمبر 2020، قام "المجلس العامّ في الإدارة الذاتية" خلال جلسته الدورية ذات الرقم (32) بمنح "الرئاسة المشتركة للمجلس العامّ في الإدارة الذاتية" التفويض وحق إصدار قرار تشكيل لجنة مهمتها إعادة صياغة العقد الاجتماعي والميثاق الأساسي في الإدارة الذاتية، ليقوم المجلس وبعد 6 أشهر تقريباً، بتاريخ 11 حزيران/ يونيو 2021، بالمصادقة على قرار تشكيل لجنة لإعادة صياغة العقد الاجتماعي⁽⁴⁾.

2. هيكلية لجنة إعادة الصياغة:

في 10 حزيران/ يونيو 2021، وبناء على التفويض الممنوح لها سابقاً من قبل المجلس العامّ للإدارة الذاتية؛ بدأت "الرئاسة المشتركة للمجلس العامّ للإدارة الذاتية" تشكيل لجنة باسم "لجنة صياغة العقد الاجتماعي والميثاق الأساسي في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية"⁽⁵⁾، مهمتها إعادة صياغة العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية.

كما قامت الرئاسة المشتركة للمجلس العامّ للإدارة الذاتية بتحديد هيكلية وبنية اللجنة، على أن يكون عدد أعضائها 150 شخصاً، مع احتفاظها بحق إضافة أعضاء آخرين للجنة عند اللزوم. هذا ما حصل فعلاً؛ فقد بلغ العدد النهائي لأعضاء اللجنة 157 شخصاً، وقامت الرئاسة بوضع عدّة شروط عامّة وعريضة لعضوية اللجنة، وهي: "إتمام الثامنة عشرة من العمر، وعدم وجود حكم بجرم سائن، والإقامة في مناطق الإدارة الذاتية، والتمتع بخبرة قانونية أو سياسية أو إدارية أو اجتماعية".

(3) "المؤتمر الوطني لأبناء الجزيرة والفرات" ينتهي بإصدار البيان الختامي". وكالة أنباء هاوار، 2020/11/25، [الرابط](#)

(4) "المجلس العامّ يصادق على مقترح تعديل ميثاق الإدارة الذاتية". الموقع الرسمي للإدارة الذاتية، 2020/12/13، [الرابط](#)

(5) "المصادقة على تشكيل هيكلية لجنة تجديد العقد الاجتماعي الميثاق". الموقع الرسمي لصحيفة رونا، 2021/06/11، [الرابط](#)

3. تركيبة وآلية تعيين الأعضاء :

كان تعيين أعضاء لجنة إعادة صياغة العقد الاجتماعي قائماً على تقسيمهم إلى مجموعات تمثيلية للهيئات والمؤسسات والمجالس والمكاتب والاتحادات التابعة للإدارة الذاتية وحزب الاتحاد الديمقراطي؛ إضافة لتمثيل شكليّ محدود للمكونات المجتمعية والقوى السياسية.

وباستثناء ممثلي الأحزاب السياسية المرخصة من قبل الإدارة الذاتية والبالغ عددهم 27 عضواً فإن بقية أعضاء اللجنة جميعهم إما من موظفي الإدارة الذاتية نفسها أو ممن يتم ترشيحهم من قبلها ومن قبل مجالسها وهيئاتها، وفقاً لولائهم ونشاطهم الداعم لمشروع الإدارة الذاتية دون النظر إلى حقيقة تمثيلهم للكتل التي ينتسبون إليها، خاصةً مع إعراض عدد كبير من وجهاء وشيوخ عشائر وممثلي قوى مجتمعية أخرى عن المشاركة في هذه اللجنة؛ لأسباب عدّة أهمها عدم الاقتناع بصحة وشرعية هذه الخطوة أو انعدام الثقة بفاعلية دورهم في اللجنة. وبالتالي قدرتهم على التغيير والتأثير الحقيقي في عملية الصياغة.

توزع المجموعات التمثيلية للجنة إعادة صياغة العقد الاجتماعي وآلية تعيين الأعضاء

آلية التعيين	التوزيع	عدد الأعضاء	المجموعة	م
بالاختيار من الرئاسة المشتركة للمجلس العام في الإدارة الذاتية	الحسكة	5	المجالس التشريعية والتنفيذية في الإدارة الذاتية / الإدارات المدنية للمقاطعات	1
	الرقعة	5		
	دير الزور	5		
	عفرين	4		
	الفرات (عين عيسى - عين العرب/ كوباني - صرين)	4		
	منبج	3		
	الطبة	2		
بالاختيار من الرئاسة المشتركة للمجلس العام في الإدارة الذاتية	الترکمان	3	وجهاء ممثلون لمكوناتهم	2
	الأرمن	2		
	الإيزيديون	2		
	الشركس	1		
	الشيخان	1		
بالتنسيق مع مكتب الشؤون الإنسانية والمنظمات في الإدارة الذاتية	مؤسسات المجتمع المدني	14	المجتمع المدني	3
	المنظمات المحلية (اتحادات ونقابات ومنظمات إغاثية محلية)	20		
بالاختيار من الرئاسة المشتركة للمجلس العام في الإدارة الذاتية	المجلس العام	4	مجالس الإدارة الذاتية	4
	المجلس التنفيذي	4		
	مجلس العدالة الاجتماعية	5		

بذلك، يُمكن تحديد آليتين أساسيتين لتعيين أعضاء اللجنة هما:

• التنسيق:

جرى تطبيق هذه الآلية في تمثيل الفئات المنظمة باتحادات أو نقابات أو مؤسسات، والتي تقوم بإعداد قائمة مرشحين من أعضائها ثم رفعها إلى مؤسسة الإدارة الذاتية المسؤولة عن اختيار العدد المطلوب من الأعضاء، والذي غالباً ما يقع على رؤساء تلك التنظيمات؛ لكونهم الأكثر ولاءً وارتباطاً بمشروع الإدارة الذاتية، وفي حالات أخرى جرى اختيار أعضاء عاديين لتمثيل مؤسساتهم كتنظيمي حركة المرأة الشابة وحركة الشبيبة الثورية، وذلك غالباً بسببه عدم رغبتهم في كشف وإظهار أسماء قادتهما المعروفين والمرتبطين بحزب العمال الكردستاني، فالتنظيمان متّهمان بالتورط في عمليات تجنيد وانتهاكات ضدّ معارضي قسد والإدارة الذاتية.

• الاختيار:

جرى تطبيق هذه الآلية في تمثيل الفئات غير المنظمة باتحادات أو مؤسسات كمثلي كتلة التكنوقراط ومثلي المكونات الاجتماعية، حيث تمّ اختيار ممثلي هاتين الكتلتين بشكل مباشر من قبل الرئاسة المشتركة للمجلس العام في الإدارة الذاتية، وأيضاً تمّ الاختيار على أساس الولاء وليس الكفاءة، ممّا أدى للاستبعاد التلقائي لمعظم الخبراء والتكنوقراط المناسبين لهذه المهمة.

كما قام عدد كبير من الخبراء والأكاديميين من ذوي الانتماءات والتوجّهات السياسيّة المتعددة برفض المشاركة في عمل هذه اللجنة لعدم ثقتهم بقانونية وشرعية هذه الخطوة؛ ومنهم الدكتور محمد شاكر الذي يحمل دكتوراه في القانون والدكتور فريد سعدون الذي يحمل دكتوراه في الأدب العربي والدكتور محمد العويد الذي يحمل دكتوراه في الفلسفة؛ وغالباً فإنّ هذه الأسباب مجتمعةً قد أدت لخفض عدد أعضاء كتلة التكنوقراط المهمة في اللجنة من 14 عضواً إلى 10 أعضاء.

4. مراحل وآلية عمل اللجنة المصغرة لإعادة الصياغة:

في 15 تموز/ يوليو 2021، أي بعد قرابة شهر ونصف من إعلان تشكيل وهيكل لجنة إعادة صياغة العقد الاجتماعي، وخلال الاجتماع التأسيسي الأول، قام أعضاء اللجنة، وبتوجيه من المجلس العام للإدارة الذاتية، بانتخاب 30 عضواً من بينهم ليكونوا أعضاء لجنة مصغرة⁽⁶⁾،

(6) "لجنة مصغرة في الحسكة لإعداد مسودة العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية". نورث برس، 2021/07/15، [الرابط](#)

العقد الاجتماعي لدى الإدارة الذاتية في سورية: آلية الصياغة وفرص التطبيق

والتي تولّت العمل على إعادة صياغة العقد الاجتماعي، وإعداد مسودة له، يُفترض أن تُعرض بعد إنجازها على اللجنة الموسّعة التي تضم 157 عضواً، للموافقة عليها قبل تقديمها للمجلس العام للمصادقة عليها بشكل نهائي. يُمكن تحديد مراحل عمل اللجنة كما يلي:

المرحلة الأولى:

بدأت المرحلة الأولى في 15 تموز/ يوليو 2017، بعمل اللجنة المصغّرة على إنتاج المسودة الأولى للعقد الاجتماعي الجديد من خلال جلسات عمل دورية لتعديل وتوسّعة العقد الاجتماعي القديم الذي أعده حزب الاتحاد الديمقراطي بالاعتماد بشكل رئيسي على دساتير عدد من الدول ذات النظام اللامركزي الفيدرالي كالعراق⁽⁷⁾، لتنتهي هذه المرحلة بإنتاج المسودة الأولى للعقد الاجتماعي بتاريخ 11 كانون الأول/ ديسمبر 2021.

المرحلة الثانية:

بعد إنتاج المسودة الأولى للعقد الاجتماعي بدأت اللجنة المصغّرة بعرضها على اللجنة الموسّعة، بعد عقد 4 جلسات معها، تم فيها القيام ببعض التعديلات المحدودة التي اقتضت في معظمها على المصطلحات والتسميات دون الدخول في نقاش المواد الأساسية ومحتواها باستثناء إضافة المادتين 14 و15 إلى المسودة، واللذان تتضمنان التزاماً من قبل الإدارة الذاتية بالحفاظ على حقوق ومكتسبات المكوّنين الكردي والسرياني.

توزّعت هذه الجلسات على أشهر كانون الأول/ ديسمبر من العام 2021 وكانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير من العام 2022، بفاصل زمني يُقارب 20 يوماً بين الجلسة والأخرى، وكان آخرها الجلسة الختامية التي أقامتها اللجنة في مقرّ حزب الاتحاد الديمقراطي بمدينة الحسكة في 12 شباط/ فبراير⁽⁸⁾، والتي تم فيها إقرار اللجنة الموسّعة لإعادة صياغة العقد الاجتماعي لمسودة العقد الاجتماعي الجديد، التي تتضمن إلى جانب ديباجة العقد 4 أبواب رئيسية هي: "المبادئ الأساسية، والحقوق والحريات، وتنظيم المجتمع، والأحكام العامة"، ويتفرع عن الأبواب الـ 4 الرئيسية 99 مادة.

(7) "عقد اجتماعي جديد و«انتخابات ديمقراطية» محلية في شرق الفرات". الشرق الأوسط، 2022/04/04، [الرابط](#)

(8) "لجنة صياغة العقد الاجتماعي تهيأ أعمالها ونقاشاتها في الحسكة". نورث برس، 2022/02/12، [الرابط](#)

المرحلة الثالثة:

بدأت المرحلة الثالثة منذ منتصف شباط/ فبراير 2022، وما تزال جارية وتتمثل أيضاً بسلسلة من الجلسات واللقاءات، التي تعدها اللجنة المصغرة مع ممثلين عن مؤسسات الإدارة الذاتية وممثلين مختارين عن النقابات والمنظمات غير الرسمية وممثلين عن الكتل والشرايح الاجتماعية وشيوخ ووجهاء العشائر، لإطلاعهم على المسودة ووضع الملاحظات النهائية عليها قبل طرحها على المجلس العام للإدارة الذاتية للمصادقة عليها واعتمادها بشكل نهائي. من المتوقع أن تنتهي هذه المرحلة مع بداية شهر حزيران/ يونيو 2022.

ثانياً: أهداف صياغة العقد الاجتماعي:

1. خلق مظلة شرعية للإدارة الذاتية ضمن مناطق سيطرتها تمكنها من تشريع وقوينة سياساتها الداخلية والسيطرة على الاحتجاجات والمظاهرات المناهضة لها من خلال المشاركة الشكلية لوجهاء وممثلي الكتل الاجتماعية المختلفة الموجودة داخل هذه المناطق في عملية صياغة العقد الاجتماعي.
2. الففز خطوة منفردة إلى الأمام وتعزيز نفوذ الإدارة الذاتية كسلطة أمر واقع دون الحاجة للتشاركية الحقيقية مع القوى المجتمعية والسياسية الموجودة في المنطقة كأحزاب المجلس الوطني الكردي وبقية الأحزاب والقوى السياسية العربية والكردية الأخرى غير الموالية للإدارة الذاتية.
3. التمهيد القانوني لانتخابات عامة للإدارة الذاتية بقصد الالتفاف على الضغوط الأمريكية والمطالب الشعبية بإجراء تغييرات في كوادرها هذه الإدارة وقياداتها للحد من الفساد ومعالجة السياسات الاقتصادية والأمنية التي أدت لأزمات معيشية وأمنية وموجات من التظاهرات والاحتجاجات الشعبية في مناطق سيطرتها.

ثالثاً: فرص وتحديات صياغة واعتماد العقد الاجتماعي:

1. الفرص:

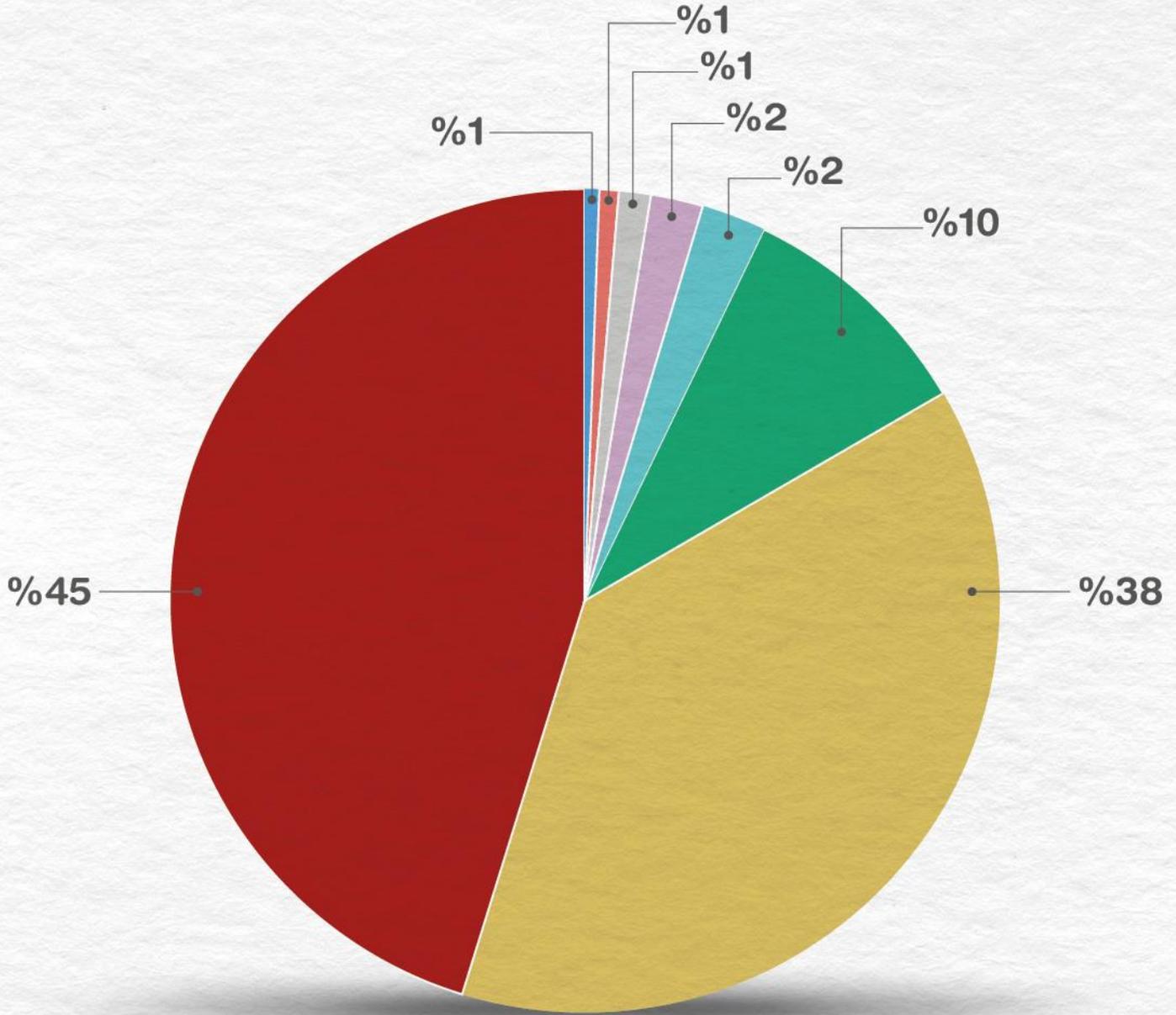
- يبدو أن الإدارة الذاتية لن تفوت فرصة التسويق لعملية صياغة واعتماد العقد الاجتماعي كعامل ضروري لاستمرار وفعالية عمليات مكافحة الإرهاب، على اعتبار أن هذه الآلية تضمن مشاركة جميع المكونات المجتمعية في هذه الأخيرة، وتقطع الطريق أمام اختراق تنظيم "داعش" للمجتمع المحلي من خلال استغلال أي تهميش لفئات ومكونات مجتمعية على حساب فئات أخرى.

- استغلال حالة تجميد النزاع والجمود في العملية السياسية للحلّ في سورية، عبّر القيام بخطوة استباقية ومحاولة تشريعها لاحقاً أو حتى تسويقها كنموذج قابل للتطبيق في مناطق أخرى كالجنوب السوري، وفي محافظة السويداء على وجه الخصوص.

2. التحدّيات:

- موقف تركيا الرافض بالضرورة لهذه الخطوة؛ كونها تُؤكّد مخاوفها من تشريع أو المضي نحو إقامة كيان تابع لحزب العمال الكردستاني على حدودها الجنوبية وما يترتب على هذا الموقف من ضغط على "قسد" والإدارة الذاتية من جانب الولايات المتحدة لمنع إقرار العقد الاجتماعي؛ خاصةً مع حرص أمريكا على رفع التنسيق مع تركيا بعد إطلاق مسار الآلية الإستراتيجية مطلع نيسان/ إبريل 2022، والتي تشمل مناقشة القضايا العسكرية والأمنية والاقتصادية.
- ضغط الولايات المتحدة الجادّ على حزب الاتحاد الديمقراطي لإعادة تفعيل الحوار "الكردي - الكردي"، وما قد يترتب على ذلك من إلزامه بالتراجع عن خطوة صياغة ومصادقة العقد الاجتماعي؛ من أجل المحافظة على حدّ أدنى من التوافق اللازم لاستمرار المفاوضات بين الطرفين.
- استمرار عجز الإدارة الذاتية عن مواجهة التحدّيات والأزمات المعيشية والاقتصادية والأمنية والعسكرية التي ترزح تحت وطأتها، وما يترتب على ذلك من ضعف في استمرار احتكار القوة والسيطرة على مناطق سيطرتها، ممّا يُصعّب عليها تحقيق أيّ تقدّم بخطوة جديدة في إطار شرعنة وجودها وسلطتها.
- غياب المشاركة الحقيقية لمكونات المجتمع؛ حيث يُلاحظ غياب العرب عن دوائر صناعة القرار في الإدارة الذاتية، وغياب تمثيل واسع للکرد بعد استبعاد أحزاب المجلس الوطني الكردي والأحزاب السياسية الكردية الأخرى غير الموالية لمشروعها.

التركيبة الإثنية والعرقية للجنة إعادة صياغة العقد الاجتماعي



المصدر: وحدة المعلومات في مركز جسور للدراسات

رابعاً: الآثار المتوقعة لتطبيق العقد الاجتماعي:

- إنَّ إكمال عملية إعادة صياغة العقد الاجتماعي ومصادقته واعتماده من قِبَل الإدارة الذاتية قد يكون سبباً ومُبرِّراً إضافياً وجديداً لقيام تركيا بعملية عسكرية محدودة أو واسعة النطاق في سورية ضد حزب العمال الكردستاني المستحوذ على الإدارة الذاتية لمنعه من شرعنة استمرار سيطرته وانتشاره على حدودها.
- من المحتمل أن تخلق عملية اعتماد العقد الاجتماعي الجديد عائقاً إضافياً جديداً أمام استمرار جولات الحوار "الكردي - الكردي" المتعثر أساساً؛ كون هذا العقد ونقاشه وضرورية مشاركة أحزاب المجلس الوطني الكردي والأحزاب والقوى السياسية الأخرى في إعادة صياغته كانت جميعها نقاطاً مجدولة ضمن أجندات جولات الحوار⁽⁹⁾.
- إنَّ الخطوة المنفردة باعتماد العقد الاجتماعي من الإدارة الذاتية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي قد تزيد من حالة الخلاف بينه وبين المعارضة السياسية السورية، وتقوّض المساعي الأمريكية الجديدة لتحقيق التقارب بين الطرفين⁽¹⁰⁾؛ لأنَّ ذلك يُعتبر خروجاً ورفضاً لأيّ مشروع وطني جامع يُحتمل أن يُثمر عن أي مسار تقارب بينهما.
- إنَّ اعتماد الإدارة الذاتية للعقد الاجتماعي الجديد؛ يتعارض مع أساس المفاوضات بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام الذي ما يزال متمسكاً برفضه لأيّ شكل من أشكال اللامركزية مع التمسك بمشروع الإدارة المحلية المتضمن في المادتين (130) و(131) من دستور عام 2012، وهذا سيؤدي بالضرورة لتأزم العلاقة الجيدة نسبياً بين الطرفين وتوتُّرها خاصةً الجانب المتعلق بالمفاوضات والحوار.

(9) "تحضيرات أمريكية للمرحلة الثالثة من المفاوضات الكردية في سورية". تلفزيون سورية، 2020/09/30، [الرابط](#)

(10) "خيارات المعارضة السورية: مشروع تقارب مع الأكراد بضغط أمريكي". العربي الجديد، 2022/03/28، [الرابط](#)

الخلاصة:

يبدو أنّ حزب الاتحاد الديمقراطي ما يزال مُصرّاً على المضيّ في مشروعه لشُرْعنة الإدارة الذاتية التابعة له لتكون قاعدة لإنشاء كيان على شكل إقليم أو فيدرالية ضمن حدود مناطق سيطرة هذه الإدارة دون مشاركة حقيقية من القوى السياسيّة أو المجتمعيّة السوريّة حتى تلك الموجودة في هذه المناطق؛ بالرغم من المخاطر التي ينطوي عليها هذا المشروع.

وفي ظل غياب الموقف الأمريكي من خطوة الإدارة الذاتية فلا يبدو أنّ هناك موانع حقيقية لاستمرارها في هذا المشروع باستثناء ما قد يحمله الموقف التركي تجاهه أو ما قد يترتب عليها من التزامات في إطار الاستجابة لضغوط الولايات المتحدة إزاء إعادة تفعيل الحوار "الكردي - الكردي" أو حتى في إطار السعي لتحقيق تقارب بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمعارضة السوريّة.



جسور
جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

محل اوف اسطنبول - مكاتب بلازا
طابق/2_مكتب 3#- باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies

/jusoorstudies

/jusoorstudies

info@jusoor.co

www.jusoor.co